



قرار رقم ( ٤٦٥ ) لسنة ٢٠٢١  
بتاريخ ٤٦ / ١٥ / ٢٠٢١  
باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي  
لصندوق التأمين الخاص لضباط إدارات قطاع مصلحة الأمن العام  
\*\*\*\*\*

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولانحته التنفيذية وتعديلاتها.  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولانحته التنفيذية وتعديلاتها.  
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.  
وعلى قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٢٢١) لسنة ٢٠١٧ بتسجيل صندوق التأمين الخاص لضباط إدارات قطاع مصلحة الأمن العام برقم (٩٤٥).  
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلها.  
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٠٢١/٩/١٦ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي.  
وعلى قراري الهيئة العامة للرقابة المالية رقمي (٤،٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن إعادة تنظيم ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي الحسابات لدى الهيئة وقواعد وضوابط حوكمة صناديق التأمين الخاصة.  
وعلى محضر اجتماع لجنة فحص ودراسة طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١١٩٤) لسنة ٢٠٢٠ بالتمرير في ٢٠٢١/١٢/٩ بالموافقة على اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور.  
وعلى مذكرة الإدارة المركزية للإشراف والرقابة على صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠٢١/١٢/٢١.

قرار

مادة (١) : يُستبدل بنصوص المادة (١/٧) من الباب الثالث (العضوية بالصندوق) والمادة (٣٣) من الباب الثامن (الجمعية العمومية) والمادة (٩/٣٨) من الباب التاسع (إدارة الصندوق) النصوص التالية :-  
الباب الثالث : (العضوية بالصندوق)  
مادة (٧) : شروط العضوية :  
يشترط للعضوية بالصندوق ما يلي :  
١) أن يكون من العاملين الدائمين بالجهة والخدمات المعاونة الذين تنطبق عليهم شروط العضوية بشرط أن يكون أمضى عامين في الخدمة بالجهة.

الباب الثامن : (الجمعية العمومية)

مادة (٣٣) :

مع عدم الاخلال بأحكام قراري الهيئة رقمي (٤،٣) لسنة ٢٠٢١ تُعين الجمعية العمومية للصندوق مراقبا لحسابات الصندوق وتحدد أهلية وجوب أن يكون مراقب الحسابات من المقيد بسجل مراقبي





رئيس الهيئة

الحسابات بالهيئة بشرط أن يكون مستقلاً عن الصندوق وعن أعضاء مجلس إدارته وألا يكون عضواً من ذوي الخبرة في مجلس إدارته.  
ويمراعاة حكم الفقرة السابقة لا يجوز أن يُجدد لمراقب حسابات الصندوق لأكثر من ٦ سنوات متصلة، على أن يراعى عند تغييره بعد ذلك بمراقب حسابات آخر مستقل لا تربطه شراكة مهنية بمراقب الحسابات الذي تم تغييره، ولا يجوز أن يُعاد تعيينه إلا بعد مرور ثلاث سنوات مالية من انتهاء الست سنوات السابق الإشارة إليها.

الباب التاسع : (إدارة الصندوق)

(مجلس إدارة الصندوق)

مادة (٣٨) :

يختص مجلس إدارة الصندوق بوضع سياسات الصندوق ومتابعة شؤونه وحسن إدارته وله في سبيل ذلك على الأخص ما يلي :  
٩) ترشيح مراقبي حسابات الصندوق على الجمعية العمومية من بين المقيدون في سجل مراقبي الحسابات بالهيئة وفقاً للأحكام الواردة بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣) لسنة ٢٠٢١.

مادة (٢) : تسري هذه التعديلات اعتباراً من تاريخ صدور هذا القرار.

مادة (٣) : على الجهات المعنية تنفيذ هذا القرار.

رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة للرقابة المالية

د. محمد عمران



٤٦٠٧٦

سنان

